

الدول الرأسمالية التي لا تنفق سوى مبالغ زهيدة للاهتمام بالصحة العامة

لا تستحق أن تُصنف على أنها متطورة

(مترجم)

الخبر:

في السادس من نيسان/أبريل، نشر موقع الجارديان البريطاني مقالاً بعنوان "فيروس كورونا يكشف عن الحالة الحقيقية للاقتصاد المتدهور في أمريكا"، حيث شرح بالتفصيل الفشل الذريع في الرعاية الصحية والأنظمة الاقتصادية في الولايات المتحدة والتي أدت إلى عدم استعداد البلاد للتعامل بشكل فعال مع جائحة فيروس كورونا. وذكر أنه في أمريكا، وهي دولة يصنفها المجتمع الدولي على أنها "دولة متطورة"، لا يوجد سوى 2.9 سرير مستشفى لكل 1000 شخص، أقل من تركمانستان ومنغوليا وليبيا، وتحتل المرتبة 69 بين الولايات المتحدة من أصل 182 دولة وفقاً لمنظمة الصحة العالمية. إن هذا النقص الكبير في أسرة المستشفيات هو الذي "يجبر الأطباء في جميع أنحاء البلاد على الاقتصاد في تقديم الرعاية في ظل كوفيد-19، مما يؤدي إلى زيادة عدد الوفيات التي من الممكن تفاديها" وفقاً للجارديان. بالإضافة إلى ذلك، فإن معدل وفيات الأمهات في الولايات المتحدة أعلى منه في إيران. ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة أقل من تشيلي؛ ودرجات عدم المساواة أعلى من مالي واليمن. وذكر المقال أن النظام الأمريكي هو نظام "لا يتأهل لمصطلح متطور" وأن كوفيد-19 قد أظهر فقط الثغرات في حملة تسويقية ناجحة للغاية "فيما يتعلق بوضع الولايات المتحدة المفترض كدولة متقدمة". في الواقع، إن توفير الولايات المتحدة لمعدات الحماية الشخصية بشكل سيئ للغاية للعاملين في المجال الطبي، ونقص توافر الأعداد المطلوبة من أجهزة التنفس الاصطناعي خلال هذا الوباء يؤكد هذه النقطة أكثر.

التعليق:

يُعزى العديد من أوجه القصور في نظام الرعاية الصحية الأمريكي إلى حقيقة أنه سمح بتوفير العلاج الطبي لسكانه وتشغيله بشكل أساسي من القطاع الخاص وبموجب نموذج التأمين الصحي الخاص به. ونتيجة لذلك، كان الاستثمار الحكومي في الرعاية الصحية العامة ضعيفاً، تاركاً ذلك لقوى السوق بدلاً من مشاركة الدولة الفعالة لتحديد مشهد المستشفى الأمريكي، مما أدى إلى عمل العديد من المستشفيات بطاقتها الكاملة تقريباً، حتى خلال الأوقات العادية. وقد أدى أيضاً إلى تجنب الملايين العلاج بسبب التكاليف الطبية التي لا يمكن تحملها والتي أدت إلى هبوط العديد من الديون المرتفعة. صرح هانك آرون، الخبير الاقتصادي في معهد بروكنجز، "لقد تم تصميم نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة كما لو كان بذكاء وهدف هائلين، ليكون مقاوماً للتحكم في التكاليف قدر الإمكان". لذلك، ليس من المستغرب أنه وفقاً لدراسة عام 2018 من كلية الطب بجامعة هارفارد، يموت 45000 أمريكي كل عام بسبب نقص التأمين الصحي.

في الواقع، تنهار الأنظمة في جميع أنحاء العالم تحت ضغط هذا الوباء الذي حذر الخبراء من أنه قادم ولكن الحكومات فشلت في الاستعداد له، بما في ذلك في العديد من الدول الأخرى المسماة "المتقدمة"، مثل بريطانيا. في الواقع، قبل ثلاث سنوات، تم تحذير وزراء بريطانيا في اختبار "عبر الحكومة"، والذي وضع سيناريو تفشٍ خيالي، وهو أن خدمة الصحة الوطنية لا يمكنها التعامل مع وباء. ومع ذلك، بقيت نتائج هذا التمرين سرية، بما في ذلك نقص أسرة العناية المركزة، وسعة المشرحة ومعدات الوقاية الشخصية. علاوة على ذلك، فشلت الحكومة في العمل على توفير الأموال اللازمة لإعداد الصحة الوطنية

لمثل هذا الاحتمال. بدلاً من ذلك، في السنوات الأخيرة، كان هناك نقص مزمن في تمويل الصحة الوطنية، مما أدى إلى تشكك الجمعية الطبية البريطانية من أن أزمة على مدار العام كانت تؤثر على المستشفيات بسبب نقص أسرة المستشفيات والعاملين الطبيين بما في ذلك الممرضات والأطباء بسبب الاستثمار غير الكافي في التدريب، والأجور المنخفضة أو أعباء العمل الشاقة الناجمة عن مستويات التوظيف السيئة، وكلها مخاطر على الحياة. كما أدت التخفيضات التي تقدر بمليارات الجنيهات في ميزانية الصحة الوطنية الرأسمالية إلى عدم قدرة المستشفيات على شراء معدات جديدة، مما أدى إلى استخدام بعض أجهزة التصوير بالأشعة لمساحات ضوئية قديمة تنتج صوراً غير واضحة تعوق التشخيص الصحيح. تفتقر المستشفيات الأخرى إلى الأموال اللازمة لإصلاح النوافذ المتعفة أو تسقيف الأسطح. هذا على الرغم من حقيقة أن الحكومة البريطانية كانت على استعداد لإنفاق عشرات المليارات من الجنيهات على مشروع السكك الحديدية فائق السرعة الذي قالت إنه سيعزز أرباح الأعمال والاقتصاد.

لا شك أن وباءً من هذه النسبة من المرجح أن يجهد معظم أنظمة الرعاية الصحية. ومع ذلك، تماماً مثلما تنفق الدول المليارات على إعداد جيوشها لاحتمالات الحرب، فمن المؤكد أنها يجب أن تستعد بشكل فعال لحالات الطوارئ الصحية العامة. لكن هذا لن يحدث إلا في ظل أنظمة تهتم بصدق برعاية شعوبها. لقد أثبتت الدول الرأسمالية مرارا وتكرارا أنها لم تفعل ذلك. في الواقع، يعتبر توفير رعاية صحية جيدة في ظل العديد من الدول الرأسمالية بمثابة رفاهية وليس حقاً أساسياً لكل مواطن؛ غني أو فقير. إهمال ما يسمى بالدول الرأسمالية "المتطورة" في توفير خدمة رعاية صحية مجانية ممولة جيداً ومجهزة جيداً ومزودة بموظفين جيّداً، فضلاً عن افتقارها إلى البصيرة والاستعداد لأزمات الصحة العامة، بينما تنفق المليارات على إنقاذ البنوك وتعزيز اقتصاداتها، يدل على أنها أنظمة من أولوياتها الحفاظ على الثروة لتبقى بيد النخبة القليلة، على حساب رفاهية جماهيرها العامة. إنه يحير العقل حقاً، كيف تكافح أكبر الاقتصادات في العالم حتى لتوفير الملابس الواقية الأساسية للعاملين في المجال الطبي؟!

في تناقض صارخ، فإن الخلافة، باعتبارها نظاماً من الله سبحانه وتعالى فهي نظام يخدم الإنسانية بصدق. على هذا النحو، فإنه يعتبر توفير الرعاية الصحية المجانية عالية الجودة حقاً أساسياً لكل فرد، والذي يجب أن تموله بالكامل خزانة الدولة. هذه هي وجهة النظر التي جعلت من الخلافة رائدة على مستوى العالم في تفوق مستشفياتها وتحظى بإعجاب الدول لجودة الرعاية الطبية المجانية التي تقدمها لرعاياها. ويتجلى ذلك في مستشفى بيمارستان المنصوري، الذي أنشئ في القاهرة عام 1283، والذي كان يستقبل 8000 مريض، مع اثنين من المرافقين لكل مريض فقد قام المستشفى بكل شيء من أجل راحتهم، وأعطاهم الطعام والدواء مجاناً. جاء في دستور المستشفى: "واجب [المستشفى] هو رعاية المرضى والفقراء والرجال والنساء حتى يتعافوا. إنها في خدمة الأقياء والضعفاء والفقراء والأغنياء، والأمير والعامة، الشخص العادي واللواء، دون طلب أي شكل من أشكال الدفع، ولكن فقط لوجه الله".

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

د. نسرین نواز

مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

#Korona

#Covid19

#كورونا